

مُكْرِمٌ لِلَّهِ بِهِ كَوْنُ بَيْتِهِ فِي الدِّينِ

السُّبُلُ
أَصُولُ

لِكُلِّ وَفِي الطَّبَعِ الْأَحْمَدُ الَّذِي أَهْتَمَّ بِهِ طَعْنُ

سبح

الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج على هذا حكم الوجعة الخامسة الثالثة ودروا له وصحة
كالحكم في الطلاق وحكم الحبس والطلاق والسكن والافتراق والخلع والطلاق وتزوج الزوج بابتها وأربع سوا
والمحكم المبرين مع كونه بعد ما ذكره قوله تعالى فاعادها ما مضى عليها من فرائضها في المهر والمهر المسمى
العمل بالتمسك به في المعاش والمعتق بالحق والنفقة فيكون تقدير المال فيه موكداً على الزوجين كما ذكره
الشافعي ووقع على هذا القول لغير النكاح أو بعد من الاشتغال بالنكاح وإباح إبطاله بالطلاق وكيف
ما شاء الزوج من جميع وقهره وإباح إزالته كالثالث فجعله وحده عقد النكاح قابلاً للمفسخ بالخلع وكل
قوله تعاقدتكم زوجاً وعاديه خاص في مورد النكاح من المهر والنفقة والعمل به بما تضمنه من عليه السكوت
نكحت نفسها لا غير ذلك ولها أن تنكح أبداً بطلان ما طهر من غير أن يفسخ منه إلا في حال الطهر ولو لم يفسخ
والسكوت في دفع الطلاق والنكاح بعد الطلاق الثالث على ما ذهب إليه قدما أصحابه بخلاف
ما اختاره الساجدون منهم **وأما العام** فهو عام خصصه البعض وعام لم يخص عنه
أما العام الذي لم يخص عنه شيء فهو منزه عن الخاص في لزوم العمل بالحالة وعلى هذا قلنا إذا قطع السائر بعد ما هنالك
المهر وعنده لا يجب عليه الضمان لا القطع من جميع ما اكتسب به السارق فإن كلمة ما عاده يتناول جميع
بما اكتسبه السارق ويقتدر بإيجاب الضمان بكونه من جهة السرقة فلا يترك العمل بالقياس على الغصب والدليل على أن
سأله ما ذكره من أن الله تعالى في الآية أن كان ما في طينها علما فانت حتى فولدت غلاما
وجارية لا بعد ويمثله بقوله تعالى فاقول ما تدبر من القرآن فإنه عام في جميع ما تدبر من القرآن ومن
علم توقف الجزاء على قراءة الفاتحة وجاء في الخبر أنه لا يصلح إلا بقراءة الفاتحة الكتاب فعلمنا أن ما على وجهه تغييراً
الكتاب بأن يحذف عن بعض الآيات يكون مطلق القراءة فوضا يحكم الكتاب بقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر

هذا هو الحكم في النكاح والطلاق والسكن والافتراق والخلع والطلاق وتزوج الزوج بابتها وأربع سوا
والمحكم المبرين مع كونه بعد ما ذكره قوله تعالى فاعادها ما مضى عليها من فرائضها في المهر والمهر المسمى
العمل بالتمسك به في المعاش والمعتق بالحق والنفقة فيكون تقدير المال فيه موكداً على الزوجين كما ذكره
الشافعي ووقع على هذا القول لغير النكاح أو بعد من الاشتغال بالنكاح وإباح إبطاله بالطلاق وكيف
ما شاء الزوج من جميع وقهره وإباح إزالته كالثالث فجعله وحده عقد النكاح قابلاً للمفسخ بالخلع وكل
قوله تعاقدتكم زوجاً وعاديه خاص في مورد النكاح من المهر والنفقة والعمل به بما تضمنه من عليه السكوت
نكحت نفسها لا غير ذلك ولها أن تنكح أبداً بطلان ما طهر من غير أن يفسخ منه إلا في حال الطهر ولو لم يفسخ
والسكوت في دفع الطلاق والنكاح بعد الطلاق الثالث على ما ذهب إليه قدما أصحابه بخلاف
ما اختاره الساجدون منهم **وأما العام** فهو عام خصصه البعض وعام لم يخص عنه
أما العام الذي لم يخص عنه شيء فهو منزه عن الخاص في لزوم العمل بالحالة وعلى هذا قلنا إذا قطع السائر بعد ما هنالك
المهر وعنده لا يجب عليه الضمان لا القطع من جميع ما اكتسب به السارق فإن كلمة ما عاده يتناول جميع
بما اكتسبه السارق ويقتدر بإيجاب الضمان بكونه من جهة السرقة فلا يترك العمل بالقياس على الغصب والدليل على أن
سأله ما ذكره من أن الله تعالى في الآية أن كان ما في طينها علما فانت حتى فولدت غلاما
وجارية لا بعد ويمثله بقوله تعالى فاقول ما تدبر من القرآن فإنه عام في جميع ما تدبر من القرآن ومن
علم توقف الجزاء على قراءة الفاتحة وجاء في الخبر أنه لا يصلح إلا بقراءة الفاتحة الكتاب فعلمنا أن ما على وجهه تغييراً
الكتاب بأن يحذف عن بعض الآيات يكون مطلق القراءة فوضا يحكم الكتاب بقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر

الاختلاف فصل في المظن والقيود هذا ما خرج الى ان المطابق من كتاب الله تعالى ان السور
 العمل بالجلادة فالزيادة عليه في المقياس لا يجوز مثله في قوله تعالى فاعسا او جرحهم
 فاما هو الخلل على الاطلاق ولا يزاد عليه في الترتيب والولاية والبيعة بالخبر وكما يعمل
 على وجهه لا يتغير حكم الكتاب فيقال الخلل المطابق من حكم الكتاب النية سنة بحكم الخبر وكذا لا
 قلنا في قوله تعالى الزانية والرائي فاعلمه كل واحد من هاتين جلدته ان الكتاب جعل جلد الماتية

حد للوفاء عليه التعزيب حد لقوله عليه السلام البكر جلد مائه وتعزيب عام بل

بالنحر على وجهه لا يتغير به حكم الكتاب فيكون الجراحا شرا بما يحكم الكتاب التعزيب شر وعاسية حكم النحر وكذا

في قوله تعالى وطوفوا البيت مطلقا لا يرد عليه شرط الوضوء والخبر بل يعمل به على وجه لا يتغير به حكم

الكتاب بل يرد مطلقا الطواف فرضا يحكم الكتاب الوضوء واجب يحكم الخبر في القصص لا يلزم بترك الوضوء

بالدم وكذلك قوله تعالى ولعوج الركعين مطلقا في معنى الركوع فلا يرد عليه شرط التعديل يحكم الخبر ولا يحكم الخبر

وجبه لا يتغير به حكم الكتاب فيكون مطلقا الركوع فرضا يحكم الكتاب التعديل واجب يحكم الخبر ولا يجوز الوضوء

ويكفي الماء خالطه حتى يطهر فوجدوا صافا لأن شرط المصير إلى التيمم مطلق الماء وهذا قد بقي ما يطهر فان وجد

الاضافة فما زال عند اسم الماء بل قد بقي قد دخل تحت حكم مطلق الماء كان شرط بقائه على صفة الماء

مرا السقاء قيد العهد لا يطلق فيه مخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان وامثاله ومخرج عن هذه

الماء النجس بقوله تعالى ولكن يرد ليجزى كونه النجس لا يفسد الطهارة وهذه الاشياء علم ان الحدث شرط لتنجس

الوضوء فان تحصيل الطهارة بدون وجوب الماء في حال قلنا بوضوئه للظاهر اذ جامع امراته في خلل

لا يستأنف الا لعلم ان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا يرد عليه شرط عدم المسح بالقياس على الصوم بل

يجزى على الطلقة والمقيد على قبضه وكذلك قلنا الوضوء في كفارة الطهارة واليمين مطلقة فلا يرد عليه شرط

الايمان بالقياس على كفارة القتل فان قلنا الكتاب مسح الوضوء مسح مطلق البعض قديم بمقدار الماء

بالنحر والكتاب مطلق في انهاء الحرمة الغليظة بالكباح وقيد بمقدار الماء يدخل بحيث امراته فقلنا

ان الكتاب ليس مطلقا في باب المسح فان حكم المطلق ان يكون الا في باب فوجد ان ابيابا للمأمورة ولا في بابي

كاهن من اليسريات بالمأمورة فانه لو مسح على النصف او على الثلثين لا يكون الكل فرضا فيه فان قلت

الحال اما قد اقول فقد قال البعض في النكاح في النقص على الوطى اذا العقد استفاد من لفظ الوطى
وهذا قول السائل وقد لا يحضر قبل النكاح ثبت بالخبر وجعل من الشهادة ما لا يثبت في كتاب
المعد فصل في المشرط الاول المشرط ما وضع لمعينين مختلفين او لعان مختلفة العقاقير
في الجارية فانها مشرطة الالة واليعة والمشرط يتناول ما قبل عقد المبيع وكوكيل الجارية وقولنا ما بين فانه
الذين قالوا في المشرط انه لا تعين الواجب ما به سقط اعتبار ارادة غيره وهذا البيع للعالمين
ان لفظ القهر المذكور في كتابه تعالى على المبيع كقوله من خبثا او على القهر كقوله من خبثا او على القهر كقوله من خبثا
مخرجهم اذا وقع المبيع في يديهم فلا بد من موافقهم على ما بين من قبل بطلان الوصية في حق الفريقين
لبيع سبها عدم الرجوع وقال الوجبة اذا قال الزوجية است على مثل ان يكون مظاهر لان
مشرطه بين الكرامة والحرة فلا يخرج حجة الحرة الالبية وعلى هذا قلنا لا يجب النظر في جزاء القهر
فما مثل ان قلنا المبيع لان المثل مشرطين المثل صورة ودين المثل معنى وهو القيمة وقد اردنا
المثل حيث المعنى بهذا النص في قول الحام والعصفور ونحوها بالاتفاق فلا يراد المثل حيث
انما نعوم المشرط اصلا وليسقط اعتبار الصعوبة لاحتمال البيع فارجح بعض وجوه المشرط فقا
الرجوع من اوصاف الماويل وجوب العمل به بين احوال الخطا ومثاله في كتاب ما قبل ان الخطا
في البيع كان على البعد البعد وذلك بطريق التاويل ولو كانت القوة مختلفة فسد البيع كما
وهل الاقراء على الحيض والانتكاح في الالة على الوطى في الكتابات حال مباداة الطلاق على الخطا
من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الدين المانع من الزكوة يصرف الى الفقراء والمساكين فصد المدين وفتح
على ما قلنا ان تزوج امرأة على نصها من الغم وتها من الدارهم يصرف الى الفقراء والمساكين

قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين
قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين
قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين

حتى لو حال عليه الحول يجب له الكوة عندة ونصها بالعلم ولا تجب الدراهم ولو ترجع بعض
وجه المشترك ببيان من قبل المتكلم كان مقصود وجهه أن الميراث يبقينا مثاله إذا قال
على عشرة دراهم من نقد بخار فنفواه من نقد بخار تفسيره فلو كان ذلك كيان منصرفا إلى

نقد البلد بطرية التاويل في ترجع المقصر فارجح نقد البلد **فصل في الحقيقة**
والمجاز كل لفظ وضعية واضح اللغة بالشيء في حقيقة له ولو استعمل في غير ما يكون
مجازا لأحقيقة ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان إرادة من لفظ واحد في حالة واحدة وهذا لما

أريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعو الداهم بالذاهنين ولا الصباح بالضا
سقط اعتبار نفس الصاع حتى تازع الوارد منه بالاشين ولما أريد الوقوع من غير المدايسة
سقط اعتبار إرادة الميراث قال محمد إذا أوصى بولي له ولي له موثقه

كانت الوصية لولي له بولي له وفي السيرة الكبر ولو استامن أهل الحرم على أبيهم لا تدخل لأجد
في الأمان ولو استامنوا على أمهاتهم لا يثبت الأمان في حق الجذات وعلى هذا قلنا إذا أوصى
بنو فلان لا تدخل للمصاهرة بالفخر في حكم الوصية ولو أوصى لبي فلان وله بنون وبنو

كانت الوصية لبيته دون بني بنية قال أصحابنا الوصية لا ينكح فلاوة وهي لبنية كان
على العقد حتى لو زنى به لا ينجس ولأن قالوا خلفه لا يضع قدمه في دار فلان ينجس لو دخلها
جائيا أو راكبا وكذلك لو خلفه لا يكره فلان ينجس لو كانت الدار ملكا فلان أو كانت بابا

أو عارية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز وكذلك لو قال عبد حر يوم يقيم فلان فقدم
أبى أمهارة أوجب قبله وأضحى القدم صار خارجا عن الدخول في حكم العرف والدخول لا يتفاوت في
الوقت والمكان

قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين
قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين
قوله ولا يملك الميراث من قبل الميراثين

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له
في قوله ان صارت الحقة شجرة له وذلك لا يتفاوت بين ان يكون مسلما او كانت ابرة له

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب لان الهبة بحقيقة الترجيح التي هي في الوجود والاعتبار لا يمتنع فيها ان يكون له ما كان له من حيث هو

لثبوت تلك الحقيقة فان يستعار النكاح وكذلك لفظ الله تعالى والسبع ولا تعكس حتى لا يستعد

السبع والهة لفظ النكاح في كل موضع يكون الحمل مستعدا للولادة لا يحتاج فيه الى اشارة لا يلائمها

انما الحقيقة شرط الصحة للجماع عند ما يقع فيه الجماع في صرح النكاح لفظ الهبة مع ان عليك التوجه

والهبة محالة لانقرض ذلك مكر في الجملة لا ان يرد في الحقيقة بل ان يرد في صرحه فيصير هذا نظير من العلم

فصل في الصحيح والكهانة الصحيح لفظ يكون المراد به ظاهر كونه نعتا وانثوت واسمائه

انه صحيح بثبوت معناه باق على ان يكون صحيحا او نعتا ومن تكهانه انه يستعني به الى ما جعله

انما كل امر به انما هو طلاقا او بالما الذي يقع اطلاقه في قوله الطلاق او في قوله تزوجك او في قوله

انت حرام عن ذلك ويلزم في هذا قلنا ان التيمم بقيد الطلاق لا في قوله تعالى ولكن يدعيه كونه صحيحا

الظاهر به والثالث انه في قوله ولا تخافوا انه طاهر ضرورة ولا يراه ليس على ان يكون ساقطاً للحد

وعلى هذا يخرج المسائل على الذين من جوابها قبل الوقت واحدة القرضين فيتم واحد وامانة التيمم

المتحصين من حوازمه ان خوف تلف النفس والعرض والوضوء وجوار له السيد والحيوان وحول

الطهار والكهانة هي المسترمعنا والجان قبل ان يصير مستعانا بغيره الكهانة والكهانة في قوله

وجود الهبة او بكلامه الى الاكراه من دليل قول به الردود ويترج به بعض الوجوه ولهذا هو في

السنة والتيمم كناية في قول الطلاق ومعنى الرد واستمراره الى ان يرد على الطلاق في قوله

كما انك يا محمد قد كنت في الردود ولو جرد معنى الردود في الكهانة لكانت في قوله انك يا محمد

انما هو السيرة لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح في قوله الصريح لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح

الاولا والسيرة لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح في قوله الصريح لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح

الاولا والسيرة لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح في قوله الصريح لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح

الاولا والسيرة لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح في قوله الصريح لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح

الاولا والسيرة لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح في قوله الصريح لا مقام على الحد ما لا يترك لفظ الصريح

[The page contains dense handwritten text in Urdu script, which is mostly illegible due to extreme blurring and slant.]

[illegible]

مقبول المتكلم ونظيره في الشيعيات قوله تعا وحرم الربوا فان المفهوم من الربوا
هو الزيادة المطلقة وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدرات
المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا فالمراد بالتاميل تفرق الجمل في الحفاء المتشابهة
مثال المتشابهة الحروف لمقطعات في وائل السور وحكم الجمل والمتشابهة لاعتقاد حقيقة المر
به حق ياتي البيان **فصل** فيما يترك به حقائق الالفاظ وما يترك تحقيقه اللفظ
خمس أنواع احدها دلالة العرف وذلك لان بثوت الاحكام بالالفاظ انما كان لدلالة
اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك
المبتغى دليل على انه هو المراد به ظاهر ما يرتب عليه الحكم مثاله حلف لا تيشترى واسا فصرح
الناس فلا يحدث براس العصفور والحمام ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا
يتناول بيض العصفور والحمام وهذا ظاهر ان ترك الحقيقة لا يوجب التصريح بالجان بل جاز
الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالعوض وكذلك لو نذر رجلا او مسيا الى البيت
وان يضرب بتوبه عظيم الكعبة يلزمه الحج بافعال معلومة لوجود العرف والشك
قد يترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مما لك فهو محمول بعين
ولا من اجتمعوا بعضه الا اذا نوى دخولهم لان لفظ المملوك يتناول المملوك وكل وجهه ولا يكتب ليس بملك
ولهذا لم يخرج نضرة فيه ولا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولا فاشترى ماله
وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوب وهذا بخلاف المدين وام الولد فان المالك فيها كامل ولهذا حل وطى المدبرة وام المالك

المراد باللفظ لا دلالة له على هذا فالمراد بالتاميل تفرق الجمل في الحفاء المتشابهة
مثال المتشابهة الحروف لمقطعات في وائل السور وحكم الجمل والمتشابهة لاعتقاد حقيقة المر
به حق ياتي البيان **فصل** فيما يترك به حقائق الالفاظ وما يترك تحقيقه اللفظ
خمس أنواع احدها دلالة العرف وذلك لان بثوت الاحكام بالالفاظ انما كان لدلالة
اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك
المبتغى دليل على انه هو المراد به ظاهر ما يرتب عليه الحكم مثاله حلف لا تيشترى واسا فصرح
الناس فلا يحدث براس العصفور والحمام ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا
يتناول بيض العصفور والحمام وهذا ظاهر ان ترك الحقيقة لا يوجب التصريح بالجان بل جاز
الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالعوض وكذلك لو نذر رجلا او مسيا الى البيت
وان يضرب بتوبه عظيم الكعبة يلزمه الحج بافعال معلومة لوجود العرف والشك
قد يترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مما لك فهو محمول بعين
ولا من اجتمعوا بعضه الا اذا نوى دخولهم لان لفظ المملوك يتناول المملوك وكل وجهه ولا يكتب ليس بملك
ولهذا لم يخرج نضرة فيه ولا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولا فاشترى ماله
وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوب وهذا بخلاف المدين وام الولد فان المالك فيها كامل ولهذا حل وطى المدبرة وام المالك

المراد باللفظ لا دلالة له على هذا فالمراد بالتاميل تفرق الجمل في الحفاء المتشابهة
مثال المتشابهة الحروف لمقطعات في وائل السور وحكم الجمل والمتشابهة لاعتقاد حقيقة المر
به حق ياتي البيان **فصل** فيما يترك به حقائق الالفاظ وما يترك تحقيقه اللفظ
خمس أنواع احدها دلالة العرف وذلك لان بثوت الاحكام بالالفاظ انما كان لدلالة
اللفظ على المعنى المراد للمتكلم فاذا كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك
المبتغى دليل على انه هو المراد به ظاهر ما يرتب عليه الحكم مثاله حلف لا تيشترى واسا فصرح
الناس فلا يحدث براس العصفور والحمام ولو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا
يتناول بيض العصفور والحمام وهذا ظاهر ان ترك الحقيقة لا يوجب التصريح بالجان بل جاز
الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالعوض وكذلك لو نذر رجلا او مسيا الى البيت
وان يضرب بتوبه عظيم الكعبة يلزمه الحج بافعال معلومة لوجود العرف والشك
قد يترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مما لك فهو محمول بعين
ولا من اجتمعوا بعضه الا اذا نوى دخولهم لان لفظ المملوك يتناول المملوك وكل وجهه ولا يكتب ليس بملك
ولهذا لم يخرج نضرة فيه ولا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولا فاشترى ماله
وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا لم يكن مملوكا من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك
المطلوب وهذا بخلاف المدين وام الولد فان المالك فيها كامل ولهذا حل وطى المدبرة وام المالك

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, including phrases like "وإن كان..." and "فإن...".

مع الجنابة لأن ضرورة حل المباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء الأول من النهار مع
وجوب الجنابة والامساك في ذلك العصر فصوص امر العتد بتمامه فكان هذا إشارة
إلى أن الجنابة لا يتأق في الصوم ولزم من ذلك أن المقتضة والاستنباط
لا يتأق بقاء الصوم ويتفجع منه أن من ذاق شيئا فيه لم يفسد صومه فإنه لو
الماء ملحا يجي طعمه عند المقتضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام والاحتجا
والادهان لأن الكتاب لما سمي الامساك كلام بواسطة الانتهاء عن الاستعمال الملبس
المذكورة في أول الصبح صوما علم أن ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الأشياء الثلاثة
وعلى هذا يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد الاثنان بالمعصية بالملء فيه انما يلزمه
عند تعجبه الامر انما يتوجه بعد الجرح الأول لقوله تعالوا فموا الصبا
إلى الليل ولما دلالة النص في علم علة الحكم المنصير عليه لغة لا جتهادا ولا
مثاله في قوله تعالوا لا تقتل لهما أن لا يفرها فالعلم لم يوضع اللغة يفهم بال
السمع ان تحرير التافيف لدفع الاذى عنها وحكم هذا النوع عدم الحكم المنصو
عليه لعدم علمه ولهذا المعنى قلنا يفر من الضرب والشم والاستخدام عن الآية
الاجابة وكسب الدين والقتل قصاصا كدلالة النص في قوله النص حقي
صح اثبات العقوبة بدلالة النص قال اصحابنا وجبت الكفارة بالوقوع بالنص
والشر بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل بدار الحكم على تلك العلة قال الام
القاضي ابو زيد لو ان قوما بعدون التافيف كرامة لا يحرم عليهم تافيف لابوين

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including phrases like "فإن..." and "وإن...".

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including phrases like "وإن..." and "فإن...".

بسم الله الرحمن الرحيم

وحكم المصطفى انه يثبت بطريق الضرورة فيقد ريقا الضرورة ولهذا قلنا اذا لم يستطع

دفعه به الثالث لا يصح لان الطلاق يقدم كونه بطريق الاقتصار فيقد ريقا الضرورة

تفهم بالو كذا فيقد ريقا كونه في حق الوالد على هذا يخرج الحكم في قوله ان اكلت وبيعت

به طعنا دون طعنا لا يصح لان اكله يقتضي طعنا فكلما كان ذلك ثابتا بطريق الاقتصار

بقدر الضرورة والضرورة ترتفع بالقر والطلاق لا يختص بغير الضرر والمطلوب

يعتمد العموم ولو لم يجد المدخول اعتد ونكحه الطلاق فيقع الطلاق اقتصاره لا

يقتضي سبوا الطلاق فيقد ريقا الطلاق موجود لضرورة ولهذا كان الواقع رجحان

ضيقه اليقينة من اداة على قد الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتصار ولا يقع الا اداة

لما ذكرنا في الامر في اللغة في القائل الغيرة افعلا وفي الشريعة تصرف الزام

الفعل على الغيرة وذكر بعض الائمة ان المراد بالامر يختص بهذه الصيغة واستحال ان

معناه ان حقيقة الامر يختص بهذه الصيغة فان الله تعالى يتكلم في الامر عندنا وكلامه

امر ونهي ولما واقتضاه واستحال وجود هذه الصيغة في الازل واستحال ايضا ان

معناه ان المراد بالامر للامر يختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر

الفعل على العبد وهو معنى الابتلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة

البرائة وجب الايمان على من لم يملكه الدعوة بدون ورد للسمع في الوخيفة لولم يبعث

به ولا وجب العقلاء معرفة بعقولهم فيعلم ان المراد بالامر يختص بهذه الصيغة

في حق العبد في المشرعات حتى لا يكون فعل الوسخ في ميراثه قوله افعلا ولا يلزم اعتقا

فانما لا يلزم الاعتقاد لان الاعتقاد لا يستلزم فعله

فانما لا يلزم الاعتقاد لان الاعتقاد لا يستلزم فعله

فانما لا يلزم الاعتقاد لان الاعتقاد لا يستلزم فعله

فانما لا يلزم الاعتقاد لان الاعتقاد لا يستلزم فعله

فانما لا يلزم الاعتقاد لان الاعتقاد لا يستلزم فعله

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings, running vertically down the right side of the page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings, running horizontally along the bottom of the page.

الوجوب به والمتابعة في افعاله عليه السلام انما تجب عند اللواظبة وانقاء دليل

فصل

الاختصاص في الامور المطلقة والمجردة عن القرينة الدالة على لزوم وعده

اللزوم بخبر افتقار اذ قوي القرآن فاستعمله ولضيقكم تحبون وقوله تعاوانه

هذه الشبهة فنكون ناسر الظاهر والصحيح للذهب الى محبة الجواب لا اذ اقام الدليل على

النسب وهو ترك الامر معصية كما ان الاتيان طاعة قال سبحانه اطيعوا امر الله وامر

رئيسكم ان كان منكم فاعطوا حوائجكم وطاعوا ما نزل من السماء وحذوا ما نزل من السماء

فما خرج الحق والشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم الاتيان انما يكون بقدر ولاية الامر على

المخاطوب وهذا اذا وجهت معصية الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصلا ولا يكون ذلك في حق

الذاتية ولذا وجهتها الى من يلزمه طاعتك من العبد لزمه الاتيان لا محالة حتى لو تركه

يستحق العقاب عفا وشرعا فاعلم هذا فان لزوم الاتيان بقدر ولاية الامر اذا ثبتت

هذا فنقول ان الله تعالى كما لا يخفى في كل جزء من اجزاء العالم وله التصرف كيف شاء واما

فاذا ثبت ان من له الملك القاصر العبد كان ترك الاتيان سببا للعقاب فما اظنك

فصل

في ترك امرين او عدم واحد عليك شايب الزعم الامر بالفعل لا يقتضي

التكرار ولهذا قلنا لو اطلق امر في قطعها العكس ثم تركها للكل ليس الموكيل ان

بالامر الاول ثانيا ولو قال زعمي احرأه لا استأول هذا تركي واجازي ولو قال العبد

يترك لا استأول ذلك الامر واجدة لان الامر بالفعل اطلب تحقيقه بالفعل على سبيل الاختصاص

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء حكمة

٢١

[A large section of dense handwritten Arabic script, likely from the same manuscript as the previous page.]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهُ الدَّهْرَ وَالْآخِرَ ۚ إِنَّ الْآخِرَ خَيْرٌ مِنَ الْأَوَّلِ

۱۱۱

نوع الدم وقضاؤه عا^لة عن غير الراجح المستحقه والقضاء عما يقسم مثل الواجب مستحقه ثم لا يرد نوعا
كاملا وكما قبل مثل اداء الصلوة في وقتها اياك جماعة او الطواف بموضعا وتسليم البيع سلما
^{بمادون نصفه الشرع به ام}
كما اقتضاه العقد الى التسليم الخاص بالعين للخصومة كما غصبا وحكم هذا النوع ان يسلم بالمال
^{على الوصف الذي ورد عليه العقد}

سليم يكون ذلك الحق بلغوا ما أصبح به من البيع والهبة ونحوه وأما الاداء القاصر فهو تسليم
 اى جميع ما ذكر من الاعارة والاداءة والبيع والهبه وامر به
 بن الواجب مع الغصان في صفته بنى الصلوة بدون تغدي الاركان او الطواف بحذاء والبيع
 ما من تغيب البيع ما لم يمان
 شغولا بالدين او بالجناية ورد المعضوب مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين والجناية بسبب
 بان كل الية الغصان

[illegible]

في هذا المعنى وذلك من ابتاع محالاً فهو كمن ابتاع الحسية ثم لو كان عيها بيعاً لا يورث ذلك
 إلا من كان له في الشيء من الأفعال الشرعية انتهى عن الأفعال الحسية
 فإن كان من هذا النوع لا يورث البيع الفاسد إلا جارة الفاسد
 أن النبي عن الأفعال الحسية
 يورثه يوم النحر وجميع صورته الصوفات الشرعية وورثه النبي عن عيها فبقولنا البيع الفاسد يورث المالك
 من يورثه يوم النحر وجميع صورته الصوفات الشرعية وورثه النبي عن عيها فبقولنا البيع الفاسد يورث المالك
 من يورثه يوم النحر وجميع صورته الصوفات الشرعية وورثه النبي عن عيها فبقولنا البيع الفاسد يورث المالك

المثل الكامل ان يظهر عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا
ولا معنى لا يمكن ان يحال القضاء فيه وهذا المعنى قلنا ان
والجواب ان ذلك لا العين لا تملك الصفعة لا يصح ولا
تظهر في الخصومة كمالا لا يحل عليه ضمان المنافع خ
دار الحرة وذلك المعنى لا تضمن منافع البضع بالشهادة البلياء
على كونه وطى ووجه انسان لا يضمن شي الا اذا رد
مثاله شرعا في ضمانه بالمثل الشرع ونظيره ما حمله
والدية في القتل خطأ مثل النفس مع له لا مشابحة به
المسبة كالزنا وشرب الخمر والكذب والظلم والتعدي التصرفات
الاوقات المذكورة تنبع الدية بالدرهم بحكم النوع الاول
عنه فيبقى اذ لا يمكن من دفعها اصلها بحكم النوع الثاني ان يكون
ففسه فيبقى الغيرة ويكون الياسر منكم الا لم ينكره لنفسه
احد بذلك انه التصرف بعد النفي في شئ مما كان له لولاه
ذلك لغيره العاقل وذلك من الشارع في اذ لا يرد في افعال
الجائر لانه هذا الوصف لا يقع الا بعد الفعل الحسنى وينفع
لذلك فهو يوم الخير وجميع صورة التصرفات الشرعية
تقبض باعتبارها بدعي ويجب قبضه باعتبار كونه حراما الخير

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional legal rulings related to the main text.

ومعينة الغير وشكوكه وكما للحاج والباحث بغيره لانه موجب الفحل التصرف موجب حرم
التصرف فاستحل الجمع بينه وبينه في البيع شيئا ملكا وموجب الفحل حرمه تصرف
وقد يمكن الجمع بينهما بات ثبتت الملك وحرم التصرف في الميراث لانه موجب حرم ملك المسلم في حرمه
وحرم التصرف في هذا قال صاحبنا اذ لم يصوم يوم النحر والايام التي يحرر يصوم فيها لانه يذبح يوم النحر
وكذلك لانه بالصلوة في الاوقات المكرهه يصوم لانه عبادته مشروع المذكر ان الذي يحرر يصوم فيها
مشروفا وهذا على الشرع في الفل فانه الاوقات المكرهه بالبيع وان كان يحرم ليس يلزم الا ان كان
لوضعي حتى حلت الصلوة بان تمام الشمس وغروبها ولو كان امكنا لان تمام بدون الكراهة وبه فان
صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لانه عندنا حنيفه ومحمد لان اتمام لا يفك عرايتك الحرام
ومن هذا النوع وطى الحائض فان الذي قربانها باعتبار الاذكار له تعالى سئلوا عن المحض قل هو
فاعتزلوا النساء في الحج ولا تقربوهن حتى يطهرن ولهذا قلنا يترتب الاحكام على الطهر فيثبت به لصار الواجب
وتحل المرأة للرجل الا ان يثبت به حكم الحج والعمرة والنفقة ولو استعتبت عن النكاح لاجل الصلوة لم كانت
عندها فلا تتحل النفقة وحرمة الفلح لا تنافي ترتيبا لاحكام مطلقا والحائض والوضوء باليابه للغضو
والاصطبا ويقوم من معصية والذبح يسكن من معصية والصلوة في الارض المخصوصة والبيع في
لنداء فانه يترتب حكم على هذه التصرفات مع اشتغالها على الحرمة وباعتبار هذا الاصل لا تنافي قوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة الا ان قالوا انفسهم شهدوا فمعد التماس بشهادة الفساق لان النبي عن قول
يعملوا الشهادة محال وانما القبول شهادة لم يفسد اذا لاء عدم الشهادة صلاوا على هذا لا يجب
لان ذلك اذا الشهادة ولا ادراج الفساق في تعريف طريقه للاراد بالمتصور اعلم ان معرفة

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discourse or providing supplementary information.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, concluding the text or providing further commentary.

بأنصوح طرق قائمها ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى محال الا في الحقيقة اول مثاله ما قاله علما و
النتائج المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزنا كالحق والشأن في محل والحق ما قلنا لانها بنته حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم امرائكم وبنائكم وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي وجعلوا لهم
ويجوز ان التوارث وولاية النكاح والبروز ومنه ان احد الزوجين اذا اوجبه كصداق النكاح والنفقة
على الايسة من الخصم في حاله وقوله تعالى ولا تستم النساء فاما الماسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السباي كان النص بخصوصه اياه في كونه من النصوفان ومن الجاح والطفلة
للصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول الشافعي وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي من اباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الامامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في اثناء الصلوة ومنها
ان النص اذا قرئ بقراءة واحدة او في ايتين كان العمل به على وجه يكون عمدا بالوجوب او مثاله في قوله تعالى
وارجلكم قري بالنصب عطفا على المنصوب بالتحفظ عطفا على الجرح فالحال في التحفظ في قوله تعالى
وباعتبار هذا المعنى في البعض جواز التسبب بالكاتب كذلك قوله تعالى في حق قري بالتشديد والتحفظ
بقراءة التحفيف فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان ايامها دون عشرة وعلى هذا في افعال
اذا انقطع دم الحيض اقل عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى يغتسل كما في الطهارة ثبت بالاعتساق في
دمها عشرة ايام حار وطى ما قبل الغسل ان طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض عشرة
ايام في خروقت الصلوة قلنا ما فيه فريضة الوقت وانما يتبين من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمها
الفريضة ولا فلا ثم تذكر طر قامن التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيه على مواضع الخلاف في هذا

بأنصوح طرق قائمها ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى محال الا في الحقيقة اول مثاله ما قاله علما و
النتائج المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزنا كالحق والشأن في محل والحق ما قلنا لانها بنته حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم امرائكم وبنائكم وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي وجعلوا لهم
ويجوز ان التوارث وولاية النكاح والبروز ومنه ان احد الزوجين اذا اوجبه كصداق النكاح والنفقة
على الايسة من الخصم في حاله وقوله تعالى ولا تستم النساء فاما الماسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السباي كان النص بخصوصه اياه في كونه من النصوفان ومن الجاح والطفلة
للصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول الشافعي وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي من اباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الامامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في اثناء الصلوة ومنها
ان النص اذا قرئ بقراءة واحدة او في ايتين كان العمل به على وجه يكون عمدا بالوجوب او مثاله في قوله تعالى
وارجلكم قري بالنصب عطفا على المنصوب بالتحفظ عطفا على الجرح فالحال في التحفظ في قوله تعالى
وباعتبار هذا المعنى في البعض جواز التسبب بالكاتب كذلك قوله تعالى في حق قري بالتشديد والتحفظ
بقراءة التحفيف فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان ايامها دون عشرة وعلى هذا في افعال
اذا انقطع دم الحيض اقل عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى يغتسل كما في الطهارة ثبت بالاعتساق في
دمها عشرة ايام حار وطى ما قبل الغسل ان طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض عشرة
ايام في خروقت الصلوة قلنا ما فيه فريضة الوقت وانما يتبين من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمها
الفريضة ولا فلا ثم تذكر طر قامن التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيه على مواضع الخلاف في هذا

بأنصوح طرق قائمها ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى محال الا في الحقيقة اول مثاله ما قاله علما و
النتائج المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزنا كالحق والشأن في محل والحق ما قلنا لانها بنته حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم امرائكم وبنائكم وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي وجعلوا لهم
ويجوز ان التوارث وولاية النكاح والبروز ومنه ان احد الزوجين اذا اوجبه كصداق النكاح والنفقة
على الايسة من الخصم في حاله وقوله تعالى ولا تستم النساء فاما الماسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السباي كان النص بخصوصه اياه في كونه من النصوفان ومن الجاح والطفلة
للصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول الشافعي وتفرق منه الاحكام على الذين هم من الوصي من اباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الامامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في اثناء الصلوة ومنها
ان النص اذا قرئ بقراءة واحدة او في ايتين كان العمل به على وجه يكون عمدا بالوجوب او مثاله في قوله تعالى
وارجلكم قري بالنصب عطفا على المنصوب بالتحفظ عطفا على الجرح فالحال في التحفظ في قوله تعالى
وباعتبار هذا المعنى في البعض جواز التسبب بالكاتب كذلك قوله تعالى في حق قري بالتشديد والتحفظ
بقراءة التحفيف فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان ايامها دون عشرة وعلى هذا في افعال
اذا انقطع دم الحيض اقل عشرة ايام لم يجز وطى الحائض حتى يغتسل كما في الطهارة ثبت بالاعتساق في
دمها عشرة ايام حار وطى ما قبل الغسل ان طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض عشرة
ايام في خروقت الصلوة قلنا ما فيه فريضة الوقت وانما يتبين من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
اقل من عشرة ايام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمها
الفريضة ولا فلا ثم تذكر طر قامن التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيه على مواضع الخلاف في هذا

[illegible]

قوله

قوله

قوله

قوله

لو كسبه كان الحيض مينا لانه انما المرء بالقطع عقيب كلفه بخلاف ما لو قال اقطع

فقط عه فانه لا يكون الحيض مينا ولو قال لعنت من سلك هذا الشوب بعشره فاقطعه فقطعه

شك في البيع لمساواة لان دخلت هذه الدار فانه طالق فالتوسط دخل الثانية

دخول الاولى فبطلت حتى دخلت الثانية او لا ولكن بعد ذلك لا يقع الطلاق وقد يكون

القول بان العلة ميتة اذا قال لعنت بعد اذ قال لعنت من كان العبد جارا وتلمذ يود شيئا ولو قال للرجل

انك فانت امرئ كذا لم يبرن في الجمع ما اذا قال امرأتك يدك فطلق فبطلت في جمل طلاق

بأنه ولا يكون الثاني بطلت ولا غير كونه صاكنة في اطلاقها اي لم يرها يدك ولو قال طلق

فجاء امرها يدك فطلق في المجلس طقت فطلق جميعه ولو طلقها وجعلت امرها يدك وطلق

فطلق طقت فطلقين وكذلك لو طلقها وابيها او ابها فطلقها في المجلس طقت

فطلقها ولو قال لعنت لانه لا يكون له شريك في اطلاقها او لان قوله عليه

البروقين اعقت ملكك بضعك فاحترق في ارضه بضعك بالاعتق وهذا المعنى كذا

بين كونه عبد او حر في نفسه فبطلت اعبار الطلاق والوضع الامة المتكثرة ملك الروح ولم

يكن ملكه يعقها فبطلت في القول ان طلق ملكا يعقها حتى تبطل ملكا في الزيادة ويكون

ذلك سببا للشوكة الحياض وازداد ملك البضع يعقها بمعنى سببا اعبار الطلاق والنسب

والكثرة اليد على حق الزوج ودفعه الزوج كما هو من هذا السماع

فصل في بيان ما هو من هذا السماع

في بيان ما هو من هذا السماع

في بيان ما هو من هذا السماع

في بيان ما هو من هذا السماع

في بيان ما هو من هذا السماع

في بيان ما هو من هذا السماع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

هذا الذي كان والد يوسف نفس المالك كذلك لو كان الفلوان على الف من شحم هذه الحارثية فثاق فيلن لا الحارثية
 في عليك الف يلزمه المالك نظرا ان الف كان في السديني في اصل المالك لو كان في يد فسد فقال هذا الفلوان
 فقال

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the page, including the word "فلا" (Fala) on the left.

فانه كان لفظه كلفلذاخر فان مضى الكلام كل الحيد المقوله الثاني لان النقي يتعلق باليات
نصل ان اعيد المقوله فيكون قوله المقوله في الكلام وان لم يرد في نفسه ان يغير ان موكلها به درهم فقال
لا يغير العقده ما درهم وكل ايجره بانه وحسب بطلت العقده لان الكلام غير متعلق في الاجاره وياتها ايجره
لا يتغير وكان قوله لكل ايجره اثنائه بعد طلعه كذا اوقه لكل ايجره وكذا ايجره ان ردت في حسان
يكون نسخا الكلام لعدم ابعثا الى البيان لان من شرطه ان ينادى لا التناقض **فصل** اولنا والاحد الذي
وهذا لانه هذا هو وهذا كان منزله قوله اجد ما سحر حق كان له ولاية البيان ولو لم يكن بيع هذا
او هذا كان الركن لاجلها وبيع البيع بكل واحد منهما ولو ابيع احدهما ابتعد العبد الملك الموكلا يكون
ان يبيعه ولو قال ثلث نسقه له هذه طالق وهذه وهذه طلقت احد الاولين وطلقت الثاني
لا ينافيها على الطلقة صحتها ويكون الخيال الزوج في بيان الطلقة صحتها بمنزلة ما لو قال لاجل
طالق وهذه وعلى هذا لا يرد في الكلام او هذا كان بمنزله قوله لا اكلم احدا منكم وهذا هو هذا
وعند الركن الاول جده بحيث ولو كان هذا الاخرين لا تحت ما لم يكلمها ولو قال لبي هذا العبد وهذا
كان له ان يبيع لاجلها ما شاء ولو دخل في الم بان تزوجها على هذا وعلى هذا سحر المثل عند
لان اللفظ يتناول احدهما والى الاصل في المثل يتخرج ما شاءه وعلى هذا قلنا الشاهد ليس ترك في
لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد عتصمت صلوته على الامام بل قد عتصمت
كل واحد من شرط القعدة بالانقار فلا ترقى رة الشهادة هذه الكلمة في مقام النقي
في كل واحد المذكورين حتى لو لم ياكلم هذا او هذا تحت اكلهم احدهما في الايات يتناول احدهما مع
اختير كل واحد من هذا وذلك من ضرورة التخيير عن الاية قال الله تعالى فقلنا له طعام عشرة مسا

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page, continuing the legal discussion.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the page, including the word "فلا" (Fala) on the left.

بالثلاثة أيام وعياله لوجهه الكرم فوافى إلى شهر كان الشهر خلوة في الحكم وقد نادى أن الأساقط هربوا على

[illegible]

1

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

نقد و بررسی کتاب «تاریخ اسلام»

فہمیں علیحدگی سے

المجلس
الاسمي الشريف
الاسمي الشريف

بوجود النيازك والذرات الكونية
مع وجودها في الفضاء

فصل فی بیان احوال و حال

۱۰۰

[illegible]

طرأ بالفت لاس
 من خاتمة لاه و لاس عجب
 من صا من الطلاق و الطلاق و الطلاق
 قال الجبنة لاس
 طرأ بالفت لاس
 من خاتمة لاه و لاس عجب
 من صا من الطلاق و الطلاق و الطلاق
 قال الجبنة لاس
 طرأ بالفت لاس
 من خاتمة لاه و لاس عجب
 من صا من الطلاق و الطلاق و الطلاق
 قال الجبنة لاس

في قوله تعالى **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَدْعُونَ**
الْعِزَّةَ وَتَدْعُونَ إِلَهاً غَيْرَ
بِاسْمِ اللَّهِ ذِكْرُ اللَّهِ
أَكْبَرُ

فصل في بيان حقيقة العلم على الخبر الصادق لمكون الخبر مالم يصح بما لا يقدر من فلو ان خبرك كان لا يعتد به ولو قال ان خبري ان فلان قادم فانت حينئذ لم تعلم على ما علمت ان فلان قادم بل على ما علمت ان فلان قادم

لا جرم ان خبرك من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو انك خرجت من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو انك خرجت من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت

وبيان ضرورة وبيان حال بيان عطف وبيان تبدل ما لا اول فيكون معنى اللفظ ظاهر الكثرة المحتملة غير معين المراجع الى ظاهر من حكم الظاهر ببيان ومثاله اذا قال افلا على تقدير حذو بغير البلد والقسم من عند المبدأ فانه يكون بيان تقريره ان المطلق كان محمولا على البلد وتقديره محال الدولة الغير فاذين ذلك تقدير ببيان وكذلك لو قال افلا عند الف وقديع كلمة عند كانت باطلا فانه تقديره لا طاعة مع احتمال ارادة الغير فاذا قال وقديع فقد قرر حكم الظاهر ببيان

فصل

واما بيان التفسير فهو ان الدال على اللفظ غير مكشوف في المراد فكشفه ببيان مثاله اذا قال لفلان على شيء خمس اشياء او على عشرة وينبغي ان يفسر السيف او قال على درهم وفسر درهم عشرة مثلا وحكم هذين النوعين من البيان ان يصير موصولا ومفصولا **فصل** في بيان التفسير واما بيان التفسير فهو ان الدال على اللفظ غير مكشوف في المراد فكشفه ببيان مثاله اذا قال لفلان على شيء خمس اشياء او على عشرة وينبغي ان يفسر السيف او قال على درهم وفسر درهم عشرة مثلا وحكم هذين النوعين من البيان ان يصير موصولا ومفصولا

فصل في بيان حقيقة العلم على الخبر الصادق لمكون الخبر مالم يصح بما لا يقدر من فلو ان خبرك كان لا يعتد به ولو قال ان خبري ان فلان قادم فانت حينئذ لم تعلم على ما علمت ان فلان قادم بل على ما علمت ان فلان قادم لا جرم ان خبرك من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت ولو انك خرجت من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت

فصل في بيان حقيقة العلم على الخبر الصادق لمكون الخبر مالم يصح بما لا يقدر من فلو ان خبرك كان لا يعتد به ولو قال ان خبري ان فلان قادم فانت حينئذ لم تعلم على ما علمت ان فلان قادم بل على ما علمت ان فلان قادم لا جرم ان خبرك من الدار الا انك في ذلك كالحجاج الى الامكن كما في اذ المستخرج من ماصو ولاذ فخرجت في المرة الثانية بدون الاذن طاعت

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْغُلَامِ لَا هِيَ وَلَا ذَكَرُهَا

فصل

فصل

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the word 'فصل' (Chapter) and other Arabic script.

وله عليه السلام لا يفعل الطعام كسواء قبله فخذ الشاقي حصيدا وكلامه انفقته كحمة مع النقا

بالطعام على الاقترع عرصة الجلمة صخرة للساعات بالاستثناء في الباقي تحت حكم الصلة

ونتيجة هذا ما مر مع الحنة من الطعام بحقيقتين منه وعندنا مع الحنة لا يدخل تحت

لان للراي تقيد بصحة مع يتكرر العبد من اثبات التثنية والباقض فيه كذا في كذا

العاجز فالا يدخل تحت المعيار المستوي كان خاذا لغير قضية الحديث ومن صوره بيان التغير

فلهذا على الصواب دعيته فقولها على يقيد الوجوب وهو قولها ودعيته عين الى الحفظ وقوله اعطيتني

الفاخر اقبحها امر جملة بيان التغير وكذا لفلان على الف زبوف وحكم بيان التغير انصح

موصولا ولا يصح مفصولا ثم بعد هذا مسائل تختلف فيها العلماء لنها من جملة بيان التغير

بشرط الوصول او جملة بيان التبدل فلا يصح سياتي طرق منها في بيان التبدل

فمثلا في قوله تعاود ورثه ابواه فلامه انشأ وجبا لشركته بين الابوين ثم بين نصيبه لأم فصار ذلك

بيان النصيب لا دعي على هذا قلنا اذا بينا النصيب لمضارب وسكتا عن نصيب رب المال صحب الشركة

وكذلك لو بينا نصيب رب المال وسكتا عن نصيب لمضارب كان بياننا على حكم المرافعة

وكذلك لو اوصى لفلان ولفلان بالف ثم بين نصيب أحدهما كان ذلك بياناً بالنصيب الآخر

ولو طلق أحد امرأته ثم وطئ أحدهما كان ذلك بياناً للطلاق في الآخر ويجوز لو طئ في المتيقن المهر

خفيفة لان حل الوطئ فلا ما يثبت بطريقين فلا يعين جهة المالك باعتبار حل الوطئ

واما بيان الحال فمثاله فيه ان ذكرنا صاحب المشرح امرأته فلم ينع عن ذلك كان سكوتها بمنزلة

البيان انه مشرح والسفيع اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة البيان انه امرأته ولو كان

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, including the word 'فصل' (Chapter) and other Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the word 'فصل' (Chapter) and other Arabic script.

١٥

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُتْرَاقِ فَجَنَابُ الْمَرْثِ غَلَابٌ قَلِيلٌ ۚ وَتُجَنَّبُ يَأْكُلُهَا وَأَسْوَاقٌ ۚ

11/11/2011

في الصدق الاول والثاني لا يتم الاية تسمى بالتقصير في متابعة البينة وانما البينة في جميع شدة
 الحق في جميع الاحوال في علم الاحوال
 الحاجة وعموم اليقين كان ذلك علامة عدم صحته في الحكيات في الخبرين احدى الحوائج
 او حاشا الحق في العلم
 الرضا الطاهر ان يفتقر على خبره ويتبرج اخبره بالواقع ان العقد كان باطلا بحكم الرضا لا يقبل
 على الكمال بان يتبرج صغيرة فاجرة واحدة انما قد انقضت من احد ارافته
 كذلك اذا خبرت لبراق عتوت وجه او طلاقة اياها وهو غائب حاشا ان تفتقر على خبره ويتبرج بعد ذلك
 في مثل اختيار الرضا
 اليه القبلة فاجرة واحد عن صاحب العمل به ولو وجد علم لا يعلم حاله فاجرة واحد عن الغاية لا يفتقر

فان قيل انما هو في حق الله تعالى لا في حق غيره فلهذا لم يذكر في قوله تعالى ولا يات في حكمه احد من خلقه الا في حق الله تعالى

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

و لو وجدناه فخر بعد لانه نجس لا يجوز له التوضي به بل يتم وعلى عبد الله العمل بالبرح والجل

قلنا ان الشبهة للجل القوي وبالشبهة في الظاهر مطلقا اعتبارا في المصداق الفصل الثاني

اذ لو جاز بانه لا يجد وان قال قلت انما على ايام وثبتت في الولد من ايام شبهة الملك

ثبت بالقصر في ماله لابن قال عليه السلام انت من مالك اياك فخط اعتبار طه في الجاهل والبر

في ذلك الصغر وطى الابن جاز بانه يمتد بغيره في الكل والوجه حتى لو قلنا فثبت انما على ايام حرم

ثبتت انما على ايام لا يجوز لان شبهة الملك في ماله لا يمتد بغيره في الكل والوجه حتى لو قلنا فثبت

المراد وان ادعى انه قد انقضت العداوة عند الجهد فان كان التعارض بين الكيتين

الاستهانة كان من الستين على الاثار الصحابة رضي الله عنهم والقياس الصحيح ثم انما تعارض القياس

الجهد في غير ما لا يمتد بغيره في الكل والوجه حتى لو قلنا فثبت انما على ايام حرم

ظاهر من كلامي بيده بل اقيم ولو كان معه ثوبان ظاهر في غير ما لا يمتد بغيره في الكل والوجه حتى لو قلنا فثبت

لثوبين يدل بوضار اليه فثبت انما على ايام لا يجوز لان شبهة الملك في ماله لا يمتد بغيره في الكل والوجه حتى لو قلنا فثبت

تجربه بالعلم لا يستغنى ذلك بغير التجربة وبما فيه اذ انما في غير الثوبين واصل الظاهر ما هو وقع تجربه

عند العصر على الثوب الا لا يجوز ان يصير البصر بالآخر لان الاول ذلك العمل وانما يدل على الجهد في

مخالفة اذ انما في القليلة ثم يتبدل في وقع تجربه على وجه التجربة لان القليلة مما يمكن الانتقال

الحكم بغيره نسخ النص في هذا ما سائر الحكم الكبري فكذلك العبد يتبدل في العبد كغيره بالبحث الرابع

فالقياص فصل القياص في حرج الشيخ رحمه الله تعالى في العمل عند عدم ما في قوله في الجاهل وشره

الاخبار والآثار في الصلاة والسلام لما ذكر من اجل في القصة بعد ذلك في القصة بعد ذلك في القصة بعد ذلك

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

[illegible]

قال فان لم يجد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يجد قال الجاهل برأى قصصه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله على ما يحب برأى وزوي ان امرأة خثمية انت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كان شيخا كبير الذم له وهو لا يستدعي الى اهلكه او يني
 اناج عنه قال عليه السلام لو كان علي ايك دين فقصيته اما كان برك فقلت بلي فقال عليه
 فدين الله اخروا ولي الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق الشيخ الفاني بالحق والى الله وشار الى اهلكه من
 في الجوانب في القضاء وهذا هو القياس روي بن الصباغ وهو شاذ ان ايمان الشافعي في كمال المسمى
 عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاز لي رسول الله كان يذره فقال بلي الله ما روي من الحديث فذكره بعد ما
 فقال هل هو الاصبغة منه وهذا هو القياس وسئل ابن مسعود عن تزويج امرأة ولم يسم لها مهر او قدمت
 عنها فزوجها قبل الدخول استهل شهرها قال الجاهل بدينه برأى فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ
 فمن ابن ام عدي قال روي بن الصباغ لا يشطط في هذا ولا يشطط في هذا **فصل** في شروط صحة القياس خمسة
 ان لا يكون في مقابلة النضر الثاني لا يتضمن تغيير حكم من احكام النضر الثالث ان لا يكون البعد حكما
 لا يعقل معناه والراجح ان يقع التعليل كما في شري لا جرم لغو الحسن ان لا يكون العرج مصدرا عليه ومسال
 القياس في مقابلة النضر فيما حكم الحسن بن زياد في مسائل عن الحق في الصلوة فقال انقصت الطهارة قال
 السائل لو قدمت محض في الصلوة لا ينقص به الموضوع ان قدمت المحض اعظم حجة فكيف ينقص
 بالحق فهو من هذه مقابلة النضر هو حديث الامير في الحديث في عهده سؤ وكذلك اذا قلنا جازح المرأة
 فيجوز الامانة كان هذا ما بمقابلة النضر هو قوله عليه السلام لا يسأل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان
 تسافر فوق ثلثة ايام وليا لها الا معها ابوها او زوجها او ورجل محرم منها او مثالا للثاني وهو ما يتضمن
 فيكون في مقابلة النضر هو قوله عليه السلام لا يسأل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق ثلثة ايام وليا لها الا معها ابوها او زوجها او ورجل محرم منها او مثالا للثاني وهو ما يتضمن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

قولہ فیہ شیت الکلم ما یصرف
 الکلم فی الشیء من غیر
 ما ین علیہ الصفہ ذلک الی الزمان
 قولہ فیہ شیت الکلم ما یصرف
 الکلم فی الشیء من غیر
 ما ین علیہ الصفہ ذلک الی الزمان

[illegible]

في سر الرقعة يتبع الحكم بالسبب والعللة ولو لم يكن العقل علة فذلك لا يخل
في هذا القول من الجارية بحكم هذه العلة ومثاله لا علة في الجارية مثال كثرة الطواف علة سابقة لوجوب
فحقها ملكها بانها قسمة طرح نجاسة السوء في العلة فان هذا الحج من جنس فذلك الحج لا من نوع
وكذلك الصغر علة ولاية التصرف في المال فيثبت ولاية التصرف في النفس بحكم هذه العلة وان يلو
الجارية عقل علة زوال ولاية الزوج في المال فيثبت ولاية التصرف في النفس في العلة فلا بد في هذه النوع من القياس
مترس من العلة بان نقول ثانيا في ولاية الابن في التصرف في نفسه فان ثبت بالشرع ولاية
يلا يعطى مصلحها المتعلقة بذلك وقد عجزت عن التصرف في نفسه فان القول بولاية الابن علة في
هذا نظيره وفي القياس القولان لا يطل الفرق لان المصطلح مع الفروع لما التحق في العلة وجب اتحاد الحكم
افترق في هذه العلة وحكم القياس انما ضاده بما نفع التحسين والفروع والخاص هو بيان ان ثلث التصرف في ولاية
في المال فوثق تأثيره في ولاية التصرف في النفس بيان القسم الثالث وهو القياس بولاية مستنبطه بالشرع والاجماع
وتحقيق ذلك اذا وجدنا وصفا مناسب الحكم وهو محال وجب ثبوته في مقتضاه بالنظر اليه وقد انتفى
بالحكم في موضع الاجماع ايضا الحكم اليه المناسبة لثبوتها بالشرع بكونه علة ونظيره اذا راي اننا شخص
فقير ادر اعطى الظن بلا علة لان حجة الفقير يحصل مصلح الثواب في دفعه وهذا فقير للذل ايا
وصفا مناسب الحكم وقد اعتد به الحكم في موضع الاجماع يغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك المصنف في غلبة
في الشرع توجبيل عندنا من الدليل بمنزلة المسافر اذا غلب ظنه ان يقر به ما لم يجر له التيمم
هذا المثل التيمم وحكم هذا القياس ان يعطى بالفرض والمناسبات لانه يوجد مناسبات في صورة الحكم
فادوية الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت الحكم به لانه كان بناء على الظن وقد بطل ذلك بالفرض في

في قوله تعالى
 والذين آمنوا
 واتبعتهم
 اهلهما
 واولادهم
 باحسان
 فليس لهم
 عقاب
 في شيء مما
 فعلوا
 فاما قوله
 والذين
 كفروا
 فليس لهم
 عقاب
 في شيء مما
 فعلوا
 فاما قوله
 والذين
 كفروا
 فليس لهم
 عقاب
 في شيء مما
 فعلوا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

تو کی ہمت سے

فمنه ما لا يدرك بالحواس

في القضاة

لكم ومثاله في السبعيات من الزوائد الكثير ويجب حرمه في القليل كما كان فيهم سبع الحقة من
 الحقة من قلة الجرح في الزوائد القليل ويجب حرمه في الكثير كما كان فيهم سبعة الحقة من الجرح
 الحقة من النفس بوجبة ذلك الطرف كالصيد قلنا الجرح أنه الطرف بوجبة حرمه أي طرف النفس كالصيد
 جعلت عليه معلولا لذلك الحكم لا يفتي عليه له الاستاءة لأن يكون الشيء الواحد عليه للشيء ومعلولا والله والنوع
 الثاني القائل يجعل المسائل ليعمله العمل على الدعاء من العمل على صحة الحكم فيصير حجة للسائل
 أحد نكاح نكاح العمل مثاله الصوم رمضان صوم فرض في شهر البعيد عنه كالفقار قلنا لا يمكن
 الصوم فرضه إلا بشرط التعيين له بعد ساعتين اليوم له كالفقار وما العكس فتعني أن يتسأله
 المسائل ليعمل على غير يكون العمل وضع في المعارف بين الأصل والفرض ومثاله الحائض أعت
 لا سئل إذا فرج في كسب البذرة قلنا لو كان الحائض يغيره في النكاح فيجب الزكوة في على الرجال كسب البذرة
 ما إذا أوصع فالزكوة يجب العمل على صحة ذلك الحكم مثاله في قولهم فاسلم أحد الزوجين
 ففادى الدين إلى الخلف فيفسد كارتد أحد الزوجين فانه جعل الإسلام عليه زوال الملك قلنا
 الإسلام بعد ما للملك فلا يكون مؤثرا في الملك كذلك لو طهره إياه قادم على الخلف فلا يجرى إلا لامة
 كانت تحتها فوصف في حقه أو انفق في الخلف فلا يكون مؤثرا في عدم الحائض أو القبض ففعل ما قال أبو
 الحائض ففعل ما قال أبو الحائض ففعل ما قال أبو الحائض ففعل ما قال أبو الحائض ففعل ما قال أبو الحائض
 فصل في ما يتعلق بسببه ويثبت بعلمه
 بوجبة منه طهر فالسبب يكون طريقا إلى الشيء بواسطة كالطريق فإنه سبب الوصول إلى المقصد
 حتى يحصل سبب الوصول إلى الماء بالأدلة ففعل هذا حكم ما كان طريقا إلى الحكم بأن سببه يسمى سببا

[illegible]

في الحلقين من بلاد
 من طبرستان وكنه طبرستان
 الوصف من القصب الذي ينفق
 في الحلقين من بلاد
 من طبرستان وكنه طبرستان
 الوصف من القصب الذي ينفق

[illegible]

في الصلاة

الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في الوقت مسا في ذلك الجزء او كانت حائض او يتساقط واللو
او على فاسد حدث البتة وجوب الصلوة ١٢
طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور حدوث الاهلية في آخر الوقت في العكس بان يجد حيضا او نفا
او جونا مستوعبا في ذلك الجزء سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما في غيره يصل
بان يترك على علم ودية ١٤
ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في اخره يصير ركعتين وبيان اعتبار صفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملا
الوظيفة كاملة فلا يخرج عن الركعة باءا في الاوقات المذكورة مثلا في اخر الوقت في الركعة الاولى والما يصير الوقت
اس ثبت الزجب كما
بطاع الشمس وذلك بعد خروج الوقت في غير الوصف كما في اطلوع الشمس في الصلاة بطل الفرض لانه لا يمكن
الصلوة الا بوصف الفصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا كما في صلوة العصر فان اخر الوقت
ان باعتبار نقصان الوقت وقدره لا كماله لان الوقت في غير نصفه
احمر الشمس الوقت عنده فاسد في وقت الوظيفة نصفه الفصان وهذا وجوب لقول الجوزي عنده مع
انما قص كونه مشوبا بالافطان ١١
الوقت فاطر بقا الثاني ان يجعل كل جزء من الوقت سببا لا على طريق الاستقبال فان القول فيه قول باطل في السببية
ان كراهية الاذان كراهية ١٢
الثابت بالشعر ولا يلزم على هذا تضاعف الوقت فان الجزء الثاني انما ثبت عين ما ثبتته الجزء الاول فكان
لان الجزء الاول اذا صار سببا شرعا انما نفس الوجوب فاذ قيل بان سببية السببية ثبتت في سببية بطلان
ترادف العمل وكثرة الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود الشهود في الخطا عند شهود الشهود
سبب الوجوب ١٣
الصوم اليه وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب لان حقيقة اوجبا باعتبار وجوب سبب التحصيل في الزكاة
تأثيره ولا يلزم على ان سبب الوجوب حقيقة من وجوبه ١٤
وسبب وجوب البيت لاصاقه الى البيت وعدم تلبس الوظيفة في العمر وعلى هذا الوجه قبل وجوبه لا استطاعة بنوب
ان على ان سبب وجوب البيت ١٥
عن الحق الاسلام لوجوب السبب فيه فارقا الى الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة الفطر ليس
لانه سبب وجوب البيت قبل وجوب البيت ١٦
يعينه ويلعبه باعتبار السبب التحصيل حتى خالفه ما قبل يوم الفطر وسبب وجوب الجهر لاداعي الدائمة
وجود البيت ١٧
الوجوب وسبب خروج الارض الصالحة للزراعة كانت نائمة حكما وسبب وجوب الوضوء والصلوة عند البعض وهذا
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٨
الوضوء على من وجب عليه الصلوة والوضوء على من لا صلوة عليه في البعض سبب وجوبه التحريم وجوب الصلوة
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٩

في الصلاة
الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في الوقت مسا في ذلك الجزء او كانت حائض او يتساقط واللو
او على فاسد حدث البتة وجوب الصلوة ١٢
طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور حدوث الاهلية في آخر الوقت في العكس بان يجد حيضا او نفا
او جونا مستوعبا في ذلك الجزء سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما في غيره يصل
بان يترك على علم ودية ١٤
ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في اخره يصير ركعتين وبيان اعتبار صفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملا
الوظيفة كاملة فلا يخرج عن الركعة باءا في الاوقات المذكورة مثلا في اخر الوقت في الركعة الاولى والما يصير الوقت
اس ثبت الزجب كما
بطاع الشمس وذلك بعد خروج الوقت في غير الوصف كما في اطلوع الشمس في الصلاة بطل الفرض لانه لا يمكن
الصلوة الا بوصف الفصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا كما في صلوة العصر فان اخر الوقت
ان باعتبار نقصان الوقت وقدره لا كماله لان الوقت في غير نصفه
احمر الشمس الوقت عنده فاسد في وقت الوظيفة نصفه الفصان وهذا وجوب لقول الجوزي عنده مع
انما قص كونه مشوبا بالافطان ١١
الوقت فاطر بقا الثاني ان يجعل كل جزء من الوقت سببا لا على طريق الاستقبال فان القول فيه قول باطل في السببية
ان كراهية الاذان كراهية ١٢
الثابت بالشعر ولا يلزم على هذا تضاعف الوقت فان الجزء الثاني انما ثبت عين ما ثبتته الجزء الاول فكان
لان الجزء الاول اذا صار سببا شرعا انما نفس الوجوب فاذ قيل بان سببية السببية ثبتت في سببية بطلان
ترادف العمل وكثرة الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود الشهود في الخطا عند شهود الشهود
سبب الوجوب ١٣
الصوم اليه وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب لان حقيقة اوجبا باعتبار وجوب سبب التحصيل في الزكاة
تأثيره ولا يلزم على ان سبب الوجوب حقيقة من وجوبه ١٤
وسبب وجوب البيت لاصاقه الى البيت وعدم تلبس الوظيفة في العمر وعلى هذا الوجه قبل وجوبه لا استطاعة بنوب
ان على ان سبب وجوب البيت ١٥
عن الحق الاسلام لوجوب السبب فيه فارقا الى الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة الفطر ليس
لانه سبب وجوب البيت قبل وجوب البيت ١٦
يعينه ويلعبه باعتبار السبب التحصيل حتى خالفه ما قبل يوم الفطر وسبب وجوب الجهر لاداعي الدائمة
وجود البيت ١٧
الوجوب وسبب خروج الارض الصالحة للزراعة كانت نائمة حكما وسبب وجوب الوضوء والصلوة عند البعض وهذا
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٨
الوضوء على من وجب عليه الصلوة والوضوء على من لا صلوة عليه في البعض سبب وجوبه التحريم وجوب الصلوة
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٩

في الصلاة
الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في الوقت مسا في ذلك الجزء او كانت حائض او يتساقط واللو
او على فاسد حدث البتة وجوب الصلوة ١٢
طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور حدوث الاهلية في آخر الوقت في العكس بان يجد حيضا او نفا
او جونا مستوعبا في ذلك الجزء سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما في غيره يصل
بان يترك على علم ودية ١٤
ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في اخره يصير ركعتين وبيان اعتبار صفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملا
الوظيفة كاملة فلا يخرج عن الركعة باءا في الاوقات المذكورة مثلا في اخر الوقت في الركعة الاولى والما يصير الوقت
اس ثبت الزجب كما
بطاع الشمس وذلك بعد خروج الوقت في غير الوصف كما في اطلوع الشمس في الصلاة بطل الفرض لانه لا يمكن
الصلوة الا بوصف الفصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا كما في صلوة العصر فان اخر الوقت
ان باعتبار نقصان الوقت وقدره لا كماله لان الوقت في غير نصفه
احمر الشمس الوقت عنده فاسد في وقت الوظيفة نصفه الفصان وهذا وجوب لقول الجوزي عنده مع
انما قص كونه مشوبا بالافطان ١١
الوقت فاطر بقا الثاني ان يجعل كل جزء من الوقت سببا لا على طريق الاستقبال فان القول فيه قول باطل في السببية
ان كراهية الاذان كراهية ١٢
الثابت بالشعر ولا يلزم على هذا تضاعف الوقت فان الجزء الثاني انما ثبت عين ما ثبتته الجزء الاول فكان
لان الجزء الاول اذا صار سببا شرعا انما نفس الوجوب فاذ قيل بان سببية السببية ثبتت في سببية بطلان
ترادف العمل وكثرة الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهود الشهود في الخطا عند شهود الشهود
سبب الوجوب ١٣
الصوم اليه وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب لان حقيقة اوجبا باعتبار وجوب سبب التحصيل في الزكاة
تأثيره ولا يلزم على ان سبب الوجوب حقيقة من وجوبه ١٤
وسبب وجوب البيت لاصاقه الى البيت وعدم تلبس الوظيفة في العمر وعلى هذا الوجه قبل وجوبه لا استطاعة بنوب
ان على ان سبب وجوب البيت ١٥
عن الحق الاسلام لوجوب السبب فيه فارقا الى الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة الفطر ليس
لانه سبب وجوب البيت قبل وجوب البيت ١٦
يعينه ويلعبه باعتبار السبب التحصيل حتى خالفه ما قبل يوم الفطر وسبب وجوب الجهر لاداعي الدائمة
وجود البيت ١٧
الوجوب وسبب خروج الارض الصالحة للزراعة كانت نائمة حكما وسبب وجوب الوضوء والصلوة عند البعض وهذا
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٨
الوضوء على من وجب عليه الصلوة والوضوء على من لا صلوة عليه في البعض سبب وجوبه التحريم وجوب الصلوة
باجتناب الزاوية من بعض النوازل ١٩

فصل

وإذا عرفت هذا فنحن نبدأ بتعريف الغرض في القاسم والجهة **فصل** في القاسم أبو زيد القاسم
الاعتقاد مانع يمنع العقاد العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دونه نظير إذا
سبح لله والحية والدم فان عدم الحلية يمنع انعقاد التصرف لافادة الحكم على هذا سائر التعليقات
فان التعليق يمنع انعقاد التصرف عليه قبل وجود الشرط على ما ذكرناه ولهذا الوجه لا يطلق له ثم فعله بل لا
المراد بغير اللذ لا يثبت ومثاله ان لا يخلو ان التصديق انما هو في امتناع احد الشاهدين عن الشهادة في
شطر العقد مثلاً انك البيع بشرط الحيا وبقاء الوقت في حق صاحب العدة ومثاله ان لا يخلو خيار المبيع والعقود
وعدم الكفاية ولا انما في بابي كذا على هذا الاصل وهذا على اعتبار جواز تخصيص العلة الشرعية ولما على قول
من لا يقبل بجواز تخصيص العلة فللمانع عندنا ثلثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع
الحكم ولما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول في الثبوت الحكم جعله الفريق
الثاني في تمام العلة وعلى هذا الاصل يبدو الكلام بين الفريقين **فصل** في فرض لغة هو القدر وهو
الشرع مقدّر له بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان وفي الشرع ثابت دليل قطعي في كل لزوم العمل به ولا
الوجوب هو المقطوع عن ما يقطع على العبد بل اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطرار يسمى
بذلك ملكه مضطرب بلين الفرض التفل قصار فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه وتفاوت في حق العقاد فلا
الاعتقاد جزم وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالاية المأولة والصحيح من الاحاد وحكمه ما ذكرنا
والسنة صلبة عن الطريقة للمسلك المراضية في باب الدين سواء كانت مبدوءة بالله صلى الله عليه
او من اصحابه قال علي السلام عليكم يستقي سنة الخلفاء من بعدك خصوصاً على ما بالوجد حكما انه يطالب
بالحيا كما يستقي الاية تركها الا ان تركها يعدو التفل عما في الزيادة والغير تسمى نفلا كما يراه اية

فصل في القاسم أبو زيد القاسم
الاعتقاد مانع يمنع العقاد العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دونه نظير إذا
سبح لله والحية والدم فان عدم الحلية يمنع انعقاد التصرف لافادة الحكم على هذا سائر التعليقات
فان التعليق يمنع انعقاد التصرف عليه قبل وجود الشرط على ما ذكرناه ولهذا الوجه لا يطلق له ثم فعله بل لا
المراد بغير اللذ لا يثبت ومثاله ان لا يخلو ان التصديق انما هو في امتناع احد الشاهدين عن الشهادة في
شطر العقد مثلاً انك البيع بشرط الحيا وبقاء الوقت في حق صاحب العدة ومثاله ان لا يخلو خيار المبيع والعقود
وعدم الكفاية ولا انما في بابي كذا على هذا الاصل وهذا على اعتبار جواز تخصيص العلة الشرعية ولما على قول
من لا يقبل بجواز تخصيص العلة فللمانع عندنا ثلثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع
الحكم ولما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول في الثبوت الحكم جعله الفريق
الثاني في تمام العلة وعلى هذا الاصل يبدو الكلام بين الفريقين **فصل** في فرض لغة هو القدر وهو
الشرع مقدّر له بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان وفي الشرع ثابت دليل قطعي في كل لزوم العمل به ولا
الوجوب هو المقطوع عن ما يقطع على العبد بل اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطرار يسمى
بذلك ملكه مضطرب بلين الفرض التفل قصار فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه وتفاوت في حق العقاد فلا
الاعتقاد جزم وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالاية المأولة والصحيح من الاحاد وحكمه ما ذكرنا
والسنة صلبة عن الطريقة للمسلك المراضية في باب الدين سواء كانت مبدوءة بالله صلى الله عليه
او من اصحابه قال علي السلام عليكم يستقي سنة الخلفاء من بعدك خصوصاً على ما بالوجد حكما انه يطالب
بالحيا كما يستقي الاية تركها الا ان تركها يعدو التفل عما في الزيادة والغير تسمى نفلا كما يراه اية

فصل في القاسم أبو زيد القاسم
الاعتقاد مانع يمنع العقاد العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دونه نظير إذا
سبح لله والحية والدم فان عدم الحلية يمنع انعقاد التصرف لافادة الحكم على هذا سائر التعليقات
فان التعليق يمنع انعقاد التصرف عليه قبل وجود الشرط على ما ذكرناه ولهذا الوجه لا يطلق له ثم فعله بل لا
المراد بغير اللذ لا يثبت ومثاله ان لا يخلو ان التصديق انما هو في امتناع احد الشاهدين عن الشهادة في
شطر العقد مثلاً انك البيع بشرط الحيا وبقاء الوقت في حق صاحب العدة ومثاله ان لا يخلو خيار المبيع والعقود
وعدم الكفاية ولا انما في بابي كذا على هذا الاصل وهذا على اعتبار جواز تخصيص العلة الشرعية ولما على قول
من لا يقبل بجواز تخصيص العلة فللمانع عندنا ثلثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع
الحكم ولما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول في الثبوت الحكم جعله الفريق
الثاني في تمام العلة وعلى هذا الاصل يبدو الكلام بين الفريقين **فصل** في فرض لغة هو القدر وهو
الشرع مقدّر له بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان وفي الشرع ثابت دليل قطعي في كل لزوم العمل به ولا
الوجوب هو المقطوع عن ما يقطع على العبد بل اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطرار يسمى
بذلك ملكه مضطرب بلين الفرض التفل قصار فرضا في حق العمل حتى لا يجوز تركه وتفاوت في حق العقاد فلا
الاعتقاد جزم وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالاية المأولة والصحيح من الاحاد وحكمه ما ذكرنا
والسنة صلبة عن الطريقة للمسلك المراضية في باب الدين سواء كانت مبدوءة بالله صلى الله عليه
او من اصحابه قال علي السلام عليكم يستقي سنة الخلفاء من بعدك خصوصاً على ما بالوجد حكما انه يطالب
بالحيا كما يستقي الاية تركها الا ان تركها يعدو التفل عما في الزيادة والغير تسمى نفلا كما يراه اية

في كتاب...

فصل

ما هو المقصود من الجهاد وحكمه ان يتبادر الى ذهنه ولا يعاقب بتركه والمقتل والتطبيع نظيران
العربية هي القصد اذا كانت في غاية الوكادة وله زادت ان العزم على الوطى عن في باب الظاهر لا كالمجرب في ان
موجود عند قيام الدلالة ولهذا لو لم يكن يكون خالفوا في الشرع عبادة عا الزمان من الاحكام ابتداء سميت
لأنها في غاية الوكادة لكافة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكمه انه لهما ومن عبيده واقسام العربية فاذكر
من الغرض والواجب له الرخصة فجاء عن اليسر والسهولة وفي التخرج صرف الامور عن اليسر بواسطة عذري المكلف
والنهي المختلف باختلاف اسبابها وهي علة العباد وفي العاقبة تنول الى تعيين احد من رخصة الفعل مع
بمنزلة الحق باب الجنابة وذلك في جواب كلامه الكفر على اللسان مع اطمينان القلب عند الاكراه وهو سبيل
عليه السلام واتفاق مال المسلم وقت النفس كما هو حكمه ان يصبر حتى يشكركن ايجز لا امتناع عن الحسم
انهي الشارع والنوع الثاني تغيير رخصة الفعل بان يصير مباحا في شبهة قال الله تعالى ان الله يفرق بين
على الميتة وشرب الخمر وحكمه انه لو منع عن تناولها حتى قتل يكون اما امتناعه عن المباح وصالحا لقتل نفسه
الاحتجاج بلا دليل النوع منها الاستدلال بعدم العلة علم الحكم مثاله التي غير ناقض لانه لم يخرج من السبل
والاخ لا يعيق على الرخ لا لانه لا يدينها سائل عن حكمه الى بقية اص سريته لانه لا ان الصبي رفع عنه
قال المسلم وجب ان يثبت على شريك لا لان لا يبري عن القلم فصلا التمسك بعدم العلة على عدم الحكم بمنزلة
لويت فلان لانه لا يسيقطن السطح الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معنى فيكون ذلك المعنى لانها الحكم
فيستدل بانساق الحكم على عدم الحكم مثاله ما روي عن عمر انه قال ولنا المعصية ليس مضمون لانه ليس بمعصوب
ولا قباضا على الشاهد في مسألة شهو القصاص اذ ارجو لانه ليس بقاتل وذلك لان الغضب لازم لضمان
واقبل لامر لوجوب القصاص وكذلك التمسك باستصحاب الحال تعالى بعدم الدليل لوجود الشرع لا يوجب

فصل

في بيان ما هو المقصود من الجهاد وحكمه ان يتبادر الى ذهنه ولا يعاقب بتركه والمقتل والتطبيع نظيران
العربية هي القصد اذا كانت في غاية الوكادة وله زادت ان العزم على الوطى عن في باب الظاهر لا كالمجرب في ان
موجود عند قيام الدلالة ولهذا لو لم يكن يكون خالفوا في الشرع عبادة عا الزمان من الاحكام ابتداء سميت
لأنها في غاية الوكادة لكافة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكمه انه لهما ومن عبيده واقسام العربية فاذكر
من الغرض والواجب له الرخصة فجاء عن اليسر والسهولة وفي التخرج صرف الامور عن اليسر بواسطة عذري المكلف
والنهي المختلف باختلاف اسبابها وهي علة العباد وفي العاقبة تنول الى تعيين احد من رخصة الفعل مع
بمنزلة الحق باب الجنابة وذلك في جواب كلامه الكفر على اللسان مع اطمينان القلب عند الاكراه وهو سبيل
عليه السلام واتفاق مال المسلم وقت النفس كما هو حكمه ان يصبر حتى يشكركن ايجز لا امتناع عن الحسم
انهي الشارع والنوع الثاني تغيير رخصة الفعل بان يصير مباحا في شبهة قال الله تعالى ان الله يفرق بين
على الميتة وشرب الخمر وحكمه انه لو منع عن تناولها حتى قتل يكون اما امتناعه عن المباح وصالحا لقتل نفسه
الاحتجاج بلا دليل النوع منها الاستدلال بعدم العلة علم الحكم مثاله التي غير ناقض لانه لم يخرج من السبل
والاخ لا يعيق على الرخ لا لانه لا يدينها سائل عن حكمه الى بقية اص سريته لانه لا ان الصبي رفع عنه
قال المسلم وجب ان يثبت على شريك لا لان لا يبري عن القلم فصلا التمسك بعدم العلة على عدم الحكم بمنزلة
لويت فلان لانه لا يسيقطن السطح الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معنى فيكون ذلك المعنى لانها الحكم
فيستدل بانساق الحكم على عدم الحكم مثاله ما روي عن عمر انه قال ولنا المعصية ليس مضمون لانه ليس بمعصوب
ولا قباضا على الشاهد في مسألة شهو القصاص اذ ارجو لانه ليس بقاتل وذلك لان الغضب لازم لضمان
واقبل لامر لوجوب القصاص وكذلك التمسك باستصحاب الحال تعالى بعدم الدليل لوجود الشرع لا يوجب

فصل

في بيان ما هو المقصود من الجهاد وحكمه ان يتبادر الى ذهنه ولا يعاقب بتركه والمقتل والتطبيع نظيران
العربية هي القصد اذا كانت في غاية الوكادة وله زادت ان العزم على الوطى عن في باب الظاهر لا كالمجرب في ان
موجود عند قيام الدلالة ولهذا لو لم يكن يكون خالفوا في الشرع عبادة عا الزمان من الاحكام ابتداء سميت
لأنها في غاية الوكادة لكافة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكمه انه لهما ومن عبيده واقسام العربية فاذكر
من الغرض والواجب له الرخصة فجاء عن اليسر والسهولة وفي التخرج صرف الامور عن اليسر بواسطة عذري المكلف
والنهي المختلف باختلاف اسبابها وهي علة العباد وفي العاقبة تنول الى تعيين احد من رخصة الفعل مع
بمنزلة الحق باب الجنابة وذلك في جواب كلامه الكفر على اللسان مع اطمينان القلب عند الاكراه وهو سبيل
عليه السلام واتفاق مال المسلم وقت النفس كما هو حكمه ان يصبر حتى يشكركن ايجز لا امتناع عن الحسم
انهي الشارع والنوع الثاني تغيير رخصة الفعل بان يصير مباحا في شبهة قال الله تعالى ان الله يفرق بين
على الميتة وشرب الخمر وحكمه انه لو منع عن تناولها حتى قتل يكون اما امتناعه عن المباح وصالحا لقتل نفسه
الاحتجاج بلا دليل النوع منها الاستدلال بعدم العلة علم الحكم مثاله التي غير ناقض لانه لم يخرج من السبل
والاخ لا يعيق على الرخ لا لانه لا يدينها سائل عن حكمه الى بقية اص سريته لانه لا ان الصبي رفع عنه
قال المسلم وجب ان يثبت على شريك لا لان لا يبري عن القلم فصلا التمسك بعدم العلة على عدم الحكم بمنزلة
لويت فلان لانه لا يسيقطن السطح الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معنى فيكون ذلك المعنى لانها الحكم
فيستدل بانساق الحكم على عدم الحكم مثاله ما روي عن عمر انه قال ولنا المعصية ليس مضمون لانه ليس بمعصوب
ولا قباضا على الشاهد في مسألة شهو القصاص اذ ارجو لانه ليس بقاتل وذلك لان الغضب لازم لضمان
واقبل لامر لوجوب القصاص وكذلك التمسك باستصحاب الحال تعالى بعدم الدليل لوجود الشرع لا يوجب

فصل في دفع دون الالتزام وعلى هذا قلنا لا يجوز له الاستحاضة في غير ما ذكرنا من وجوبه عليه جناية
لا يجوز له الاستحاضة في غير ما ذكرنا من وجوبه عليه جناية
على العشرة والتمسك بعادة معروفة ودوت الى ايام عاداتها والزام الاستحاضة لا في ابد على العادة
اتصل بدم الحيض وديم الاستحاضة فاحتمل الامر من جميعها فلو حكمنا بنقص العادة لزمنا العمل
بما ذكرنا وكذا قلنا اذا ابتدأت مع البلوغ استحاضة فيضها عشرة ايام لان ما دون العشرة
محيط الاستحاضة فلو حكمنا بارتفاع الحيض لزمنا العمل بلا دليل بخلاف ما يعللها قتياب الدليل على
ان الحيض لا يثبت على العشرة ومن الدليل على ان لا دليل في حجة الدفع دون الالتزام مسألة المفقود
فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو مات من اقر به حال فقد لا يرث هو منه فاندفع استحقاق
العنبر لان العنبر بلا دليل ولم يثبت له الاستحقاق بلا دليل فانه قبل في عن ابي حنيفة ثم انه قال لا خمس
لعنبر لان الاثر لم يرد به وهو التمسك بعد الدليل قلنا انما ذكر ذلك في بيان عذره في انه
قد قيل بالحسن العنبر وهذا رد في ان محمد سأل عن الحسن العنبر فقال ما مال العنبر لا خمس
قال لا كالكسك فقال فما بال الكسك لا خمس فيه قال لا كالكاء ولا خمس فيه والله تعالى اعلم بالصواب
من الحجج النبوية صاحبها الفالف تسليم وختمه